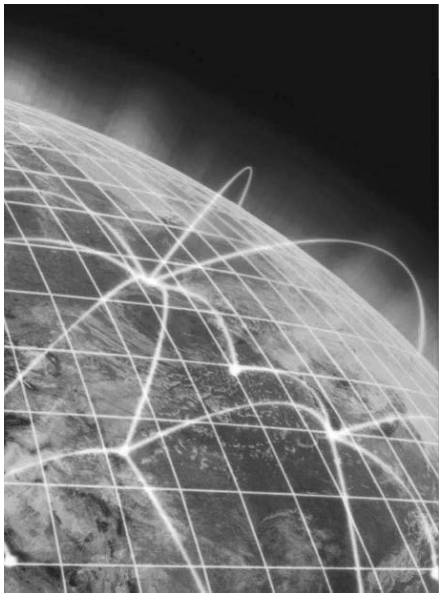


الفصل الثاني عشر:
العولمة الاقتصادية والتمويل الدولي

الفصل الثاني عشر
العولمة الاقتصادية والتمويل الدولي

مدخل:

العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية، جعلت العالم قرية صغيرة، فما يحدث في طرف يؤثر علىٰ طرفها الآخر، ومن هذه الأوجه: العولمة الاقتصادية التي تدعو إلىٰ اتباع نظام السوق المفتوح، وإلغاء كثير من الحواجز.

تعريف العولمة الاقتصادية[1]:

هي سهولة انتقال القوىٰ العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة.

ملامح العولمة الاقتصادية:

تبدو ملامح العولمة الاقتصادية من خلال جملة من المظاهر التي منها:

- الإقبال الشديد علىٰ التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وتنامي أرباحها، واتساع أسواقها، وتزايد نفوذها في التجارة الدولية والعالمية.

(١) انظر بحث العولمة الاقتصادية، د. صالح بن عمر، جامعة الشارقة.

- تزايد دور التقنيات والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج، ولا يخفىٰ تأثير ذلك علىٰ الاقتصاد العالمي.
- تداخل الأسواق المالية؛ نظرًا لسهولة انتقال رؤوس الأموال.

أدوات العولمة الاقتصادية:

من أدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها ما يلي:

١- **المنظمات الاقتصادية الدولية:** فقد أنشئت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستان مهمتان، هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبدأت المفاوضات المتعلقة بالتعرفة الجمركية والتجارة الدولية، والتي تمخضت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي علىٰ الصعيد الاقتصادي، وهذه المنظمات تتأثر بشكل أكبر بتوجهات القوىٰ الاقتصادية المتمثلة في الدول الصناعية المتقدمة.

٢- **الشركات متعددة الجنسية:** عملت الشركات العالمية متعددة الجنسية علىٰ عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدىٰ دعم سياسات المؤسسات الدولية؛ مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي شجعت علىٰ الخصخصة في العالم، واتباع سياسة السوق الحرة، أدىٰ إلىٰ مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلىٰ أسواق العالم النامي؛ حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع علىٰ الشركات العالمية علىٰ المدىٰ البعيد.

٣- **استغلال آلية أسواق الأسهم والسندات**: خاصة التي تفتح للمستثمرين الأجانب، فتداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلىٰ الأسواق المالية في الدول النامية؛ حيث ينتقل رأس المال من دولة إلىٰ أخرىٰ في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها، بقرار من مديري الشركات متعددة الجنسية، وقد تخرج تلك الأموال فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملىٰ عليه من شروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها، مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة.

٤- **الاتحادات الاقتصادية الدولية**: ومن أمثلة ذلك: الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، فهذه الاتحادات تفرض علىٰ الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات، وتؤدي إلىٰ عولمة اقتصاديات الدول النامية.

تداول رأس المال الدولي[1]

تمثل هجرة عوامل الإنتاج الدولية -تلك الحركة التي يمارسها رأس المال والقوىٰ العاملة علىٰ نطاق عالمي- بالإضافة إلىٰ التجارة الدولية، تشابكًا آخر من تشابكات الاقتصاد العالمي.

(١) انظر مقال تداول رأس المال الدولي، بقلم فرج العنزي منشور بموقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

فتداول رأس المال الدولي العام الذي تمارسه الحكومات أو المصارف المركزية ينتج بشكل أساسي عن الاستثمارات والمساهمات في مؤسسات دولية، وكذلك عن معونات التنمية وقروض التنمية، وعادة ما تتضمن تدفقات رأس المال الدولي تدفقات طويلة الأجل، وأخرىٰ قصيرة الأجل. ويتكون تداول رأس المال الدولي من عدة عناصر:

الاستثمارات المباشرة:

الاستثمارات المباشرة في الخارج، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الداخل هي توظيفات رأسمالية لتأسيس شركات، أو مواقع إنتاج، أو مؤسسات فرعية، أو للمساهمة في مثل هذه الشركات مع تحمل مسؤولية استثمارية، كما تدرس الدوافع العديدة للاستثمارات الدولية المباشرة ولعملية تعدد الجنسيات، وتحلل فيما يسمىٰ الشركات متعددة الجنسيات، وتهدف الشركات، ضمن ما تهدف، من نقل إنتاجها إلىٰ الخارج، إلىٰ الالتفاف حول معوقات التجارة، والاستفادة من الأجور المنخفضة في الخارج، وكذلك ضمان أسواق للتصريف والتزويد، وغالبًا ما يكون في الدول المصدرة لرأس المال خوفًا من انخفاض فرص العمل المحلية، بينما يرحب غالبًا أيضًا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ لأن ذلك يعد مقياسًا القدرة الاقتصاد الوطني علىٰ اجتذاب الشركات الأجنبية؛ لاتخاذ بلد ما مقرًّا لها، وفي الواقع تجري استثمارات كثيرة مع الدول التي يوجد بينها تكامل اقتصادي قوي؛ لذلك فليس من الضروري أن يؤدي كل استثمار إلىٰ انخفاض في فرص العمل المحلية.

الاستثمار في المحافظ المالية:

يتضمن الاستثمار الدولي في محافظ الأوراق المالية شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات وصكوك)؛ لتحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات، مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة، أو يتضمن إنشاء شركات جديدة، ويقوم بامتلاك كل أسهمها وإداراتها ومراقباتها وتنفيذ العمل بهذه الشركة.

تدفقات رأس المال الرسمية:

وهي تلك التي تتم بين الحكومات لا بين الأفراد والشركات، ومن خلالها تنتقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، إما بشكل إعانات أو قروض أو ودائع في البنك المركزي بهدف تعزيز اقتصاد الدولة المتلقية للأموال.

القروض التجارية:

ويقصد بها: تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى من خلال إقراض بنك تجاري في دولة ما لجهة مستفيدة في دولة أخرى.

تقوم حركة رأس المال الدولية بشكل إيجابي من وجهة نظر السياسة الاقتصادية طالما كانت هذه الحركة تسمح بتخصيص وتوزيع نافعين لرأس المال على مستوى عالمي واسع، وهذا بدوره ينشط توزيع العمل على نطاق دولي، ويزيد من ديناميكية تنمية الاقتصاد العالمي وتطويره.

فقيود تداول رأس المال أو رقابة تداول رأس المال قد انخفضت لذلك إلىٰ حد بعيد في كل الدول الصناعية تقريبا، أما محاولة الحد من حركة رأس المال في الدول النامية، فتهدف إلىٰ حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الضارة لتحركات رؤوس الأموال المضاربة، أو من تدفق رأس المال الاستثماري إلىٰ الخارج.

ولا بد من التمييز بين انتقال الأموال الناشئة عن التجارة الدولية من استيراد وتصدير وبين انتقال رؤوس الأموال لغرض الاستثمار، مع ملاحظة أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات علىٰ المستوىٰ الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة علىٰ المستوىٰ الدولي بظاهرة الاقتصاد المالي.



اتفاقية بريتون وودز:

اتفاقية بريتون وودز الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من ١ إلىٰ ٢٢ يوليو ١٩٤٤م في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة، وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمنىٰ الممثلون إزالة العقبات علىٰ المدىٰ الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خططه بإنشاء منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد عمل الصندوق علىٰ تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل المساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزًا في ميزان المدفوعات، وقد أعطىٰ البنك قروضًا دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأميركي بما يساوي ٠.٣٥ أوقية من الذهب، ثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأميركي، وعدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من ٢٪ صعودًا وهبوطًا من القيمة الثابتة أمام الدولار.

وارتبطت تسمية «اتفاقيات بريتون وودز» Bretteon Woods Conventions بالنظام النقدي الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين خيمت علىٰ المجتمع الدولي حالة من الفوضىٰ السياسية والاقتصادية التي عرضت المبادلات الخارجية والنمو الاقتصادي الدولي للخطر، وأوقعته في حالة كساد لا سيما بعد تزايد القيود المفروضة علىٰ المدفوعات وحرب التخفيضات النقدية المستمرة، وتعقد علاقات المديونية والدائنية.





صندوق النقد الدولي:

تعريف صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره أعضاؤه (بحسب مساهمتهم في الصندوق) الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبًا بعددهم البالغ ١٨٩ بلدًا.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة، تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

٤- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

٥- تدعيم الثقة لدىٰ البلدان الأعضاء، متاحًا لها استخدام موارده العامة مؤقتًا بضمانات كافية؛ كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلىٰ إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

موارد صندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلىٰ عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان ٢٥٪ من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) و ٧٥٪ بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضًا عدد أصواته، وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد البلد من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق، والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي؛ حيث تبلغ حصتها ١٧.٦٪.

البنك الدولي:

هو بنك يقدم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، ويساعد حكومات البلدان النامية علىٰ تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق

من المشاريع؛ كمشاريع التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والاتصالات، وإصلاحات الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرىٰ كثيرة.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي ١٨٥ دولة، تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، ومقره واشنطن، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ يجب أن تنضم أولا إلىٰ صندوق النقد الدولي، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

مجموعة البنك الدولي[١]:

هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفقر، بالإضافة إلىٰ تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، وقد أنشئ البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معًا كمؤسسات بريتون وودز، وقد بدأ في ممارسة أعماله في ٢٧ يناير ١٩٤٦م، وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD): يقدم القروض إلىٰ حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

٢- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA): تقدم قروضًا دون فوائد (تسمىٰ اعتمادات) ومنحًا إلىٰ حكومات أشد البلدان فقرًا في العالم.

---

(١) انظر الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي.

٣- مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تقدم قروضًا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

٤- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

٥- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID): يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة، والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه؛ ألا وهو: تقليل نسبة الفقر.

الفرق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي:

تشير عبارة «البنك الدولي» فقط إلىٰ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرًا في العالم، في حين تضم عبارة «مجموعة البنك الدولي» خمس مؤسسات ترتبط كل واحدة منها بالأخرىٰ بصورة وثيقة، وتتعاون معًا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

الهدف العام من البنك:

هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه، والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرًا، وتساعد في الأجل الطويل علىٰ تنمية اقتصاد الدولة، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي، وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبًا أو دولارات أميركية ما يعادل ١٨٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

النظام النقدي الدولي الحديث بعد بريتون وودز[١]:

مرحلة تحلل نظام بريتون وودز:

في أواخر الستينيات الميلادية اشتد الصراع الاقتصادي بين الدول الرأسمالية في مجال النقود وأسعار الصرف، مما قاد إلىٰ توقف العمل بنظام اتفاقية بريتون وودز، بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون آنذاك في خطابه عام ١٩٧١م الذي أعلن فيه وقف قابلية تحويل الدولار إلىٰ ذهب.

وتبعًا لذلك اختفت الأسس التي قام عليها هذا النظام، والمتمثلة بقاعدة تحويل الدولار إلىٰ ذهب عند سعر ثابت، وثبات أسعار الصرف، وإلغاء القيود علىٰ التجارة الخارجية، وكان من أحد أسباب ذلك الحرب الفيتنامية التي تكبدت فيها الولايات

(١) النظام المالي الحديث، حسين الشمري، جامعة بابل.

المتحدة خسائر فادحة، بسبب الإنفاق العسكري المتزايد، وتراجع الأرصدة الذهبية الأمريكية، مما أدىٰ إلىٰ انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم (بسبب إصدار العملات بدون أرصدة ذهبية)، من أجل تغطية النفقات العسكرية الكبيرة، وما واكب ذلك من انتقال كثير من الاستثمارات الأمريكية إلىٰ أوروبا وبعض الدول النامية.

إلا أن الولايات المتحدة استطاعت مواجهة تلك التحديات، وواصلت حتىٰ الآن طبع الدولارات بدون رصيد ذهبي، وتفرض بمكانتها الاستراتيجية والاقتصادية علىٰ الدول الأخرىٰ قبول الدولار الأمريكي وإن كان بدون رصيد ذهبي، وذلك بسبب ما تتمتع به من قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، وهيمنتها علىٰ المنظمات الدولية، وما يوجد فيها من شركات عملاقة تتمثل بالشركات المتعددة الجنسية ذات الإمكانات المادية والفنية العالية.

وانعكس التوسع النقدي في الولايات المتحدة علىٰ شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرىٰ، إلا أن الدول الأوربية الغربية بدأت تتضايق من هيمنة الدولار الأمريكي وآثاره التضخمية، مما ولد شعورًا لدىٰ الدول الغربية بأنه يجب علىٰ الولايات المتحدة أن لا تلقي تبعات العجز في ميزان مدفوعاتها علىٰ عاتق الدول الأخرىٰ دون أن تخسر هي شيئا، بل عليها أن تسدد حساباتها في الدول الغربية خاصة بالذهب وليس بالأوراق النقدية، وأن تنظم اقتصادها بما يمكنها من القضاء علىٰ العجز في ميزان مدفوعاتها.

وعلىٰ أثر ذلك بدأت الدول الغربية بمطالبة الخزانة الأمريكية بصرف ما تمتلكه تلك الدول من دولارات ورقية ذهبا؛ ولأن الولايات المتحدة لا تستطيع فعل ذلك؛

(لأنها تطبع دولارات ورقية بدون أرصدة ذهبية)، ولأن الأرصدة الذهبية التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة آنذاك وبالتحديد عام ١٩٩٨م كانت تقدر بنحو (١١ بليون دولار)، في حين كانت الأرصدة الدولارية الورقية الموجودة خارج الولايات المتحدة تقدر بنحو (٣٥ بليون دولار)، وهذا يمثل انخفاضًا شديدًا في الغطاء الذهبي للدولار، بعد ما كان هذا الغطاء يمثل ١٠٠٪ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذا الوضع مثَّل أزمة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وعلىٰ أثر ذلك وفي عام ١٩٦٨م طلبت الولايات المتحدة عقد اجتماع مع الدول الغربية الأوربية، لتبلغهم نيتها في إلغاء دور الذهب في نظام النقد الدولي، وطالبتهم بعدم الدعوة لتحويل ما يمتلكونه من دولارات ورقية إلىٰ ذهب إلا عند الضرورة القصوىٰ، وأعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٧١م عن عجز ميزان مدفوعاتها وتخفيض احتياطها، بمقدار ١.١ بليون دولار، مما أدىٰ إلىٰ ارتفاع حمىٰ المضاربة بالدولار الأمريكي، وزيادة نزوحه خارج الدول الأوربية، واشتداد الطلب علىٰ الذهب، ما دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون في ذلك الوقت إلىٰ اتخاذ قرار بوقف تحويل الدولار إلىٰ ذهب، (مما أدىٰ إلىٰ تراجع الثقة بالدولار الأمريكي) وقامت الولايات المتحدة بخفض المساعدات عن الدول الأوربية بنسبة ١٠٪، وفرض ضريبة علىٰ الواردات من الدول الأوربية بنسبة ١٠٪ أيضًا، وتجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم (ارتفاع الأسعار)، وكان ذلك ضربة قوية لحلفاء أمريكا من الدول الأوربية، وإعلانًا بنهاية عصر بريتون وودز، وبداية ظهور مرحلة جديدة النظام النقد الدولي ساد فيها الدولار بوصفه عملة الاحتياطي الدولي في معظم دول العالم نتيجة لتبعات الحرب العالمية الثانية، ونظام بريتون وودز الذي ربط الدولار بالذهب وبقية العملات بالدولار.

مرحلة النظام المالي الحديث:

وهي المرحلة التي جاءت علىٰ أنقاض مرحلة نظام بريتون وودز، والتي قامت علىٰ قاعدة (تعويم العملة)، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلًا عن العملات الأخرىٰ في السوق العالمية، أي: جعل سعر الصرف مرتبطًا بقوىٰ العرض والطلب، وتعويمها يعني أن يتم تحديد سعر صرفها نتيجة (قوىٰ العرض والطلب الدولي)، وليس لربطها بعملة معينة، وفي هذه المرحلة انتقل العالم الرأسمالي من مرحلة ثبات الأسعار إلىٰ مرحلة تعويم العملة، ونبذت أغلب الدول الرأسمالية الصناعية فكرة (وضع أسعار تعادل ثابتة)، وسادت فكرة جديدة مفادها أن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوىٰ العرض والطلب يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وفي عام ١٩٧٦م عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمرًا في جامايكا تم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، وكان لذلك أثر واضح علىٰ نظام الصرف الدولي، وتمثلت تلك البنود في الآتي:

١- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم.
٢- إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء علىٰ العرض والطلب.
٣- التخلص من جزء من الذهب الذي يوجد بحوزة صندوق النقد الدولي.
٤- تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

وعلىٰ أثر ذلك تباينت نظم الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فمنها من اعتمد نظام التعويم، ومنها من ربط عملته بالدولار، أو الجنيه الإسترليني، أو الفرنك الفرنسي، أو نظم أخرىٰ، وقد أثرت الأزمات الاقتصادية والنقدية وحالة الفوضىٰ في نظام النقد الدولي بعد إيقاف العمل بنظام بريتون وودز علىٰ وضع الاحتياطات النقدية الأجنبية في الدول النامية، من خلال تقلب أسعار صرف العملات القوية علىٰ الصعيد العالمي للمدة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠م.

انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلدان المتخلفة:

إن أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية علىٰ مجموعة البلدان النامية كانت ما يلي:

١- زيادة العجز في موازين المدفوعات.

٢- استنزاف الاحتياطيات النقدية: أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضىٰ في نظام النقد الدولي بعد مغيب شمس بريتون وودز علىٰ موقف الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلدان المتخلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية علىٰ الصعيد العالمي خلال الفترة من ١٩٧٦م حتىٰ ١٩٨٠م، وأيضًا من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة، وبالتالي حدوث تقلبات مناظرة في قيم الاحتياطيات المكونة به.

٣- استيراد التضخم: يقصد بالتضخم المستورد: مدىٰ تأثير العوامل الخارجية

علىٰ المستوىٰ العام للأسعار داخل اقتصاد ما، وتم هذا الاستيراد من خلال ارتفاع أسعار واردات هذه البلدان بسبب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات القوية التي تستخدمها في تعاملها الخارجي، بالإضافة إلىٰ ارتفاع أسعار الفائدة علىٰ القروض الخارجية التي حصلت عليها من أسواق النقد العالمية.

٤- تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية: نتيجة لربط أسعار صرف العملات المحلية بعملة منفردة أساسية أو بسلة من العملات فإن أيًّا من هذه النظم لم يضمن الاستقرار أسعار الصرف؛ وذلك لأن العملة التي حدث فيها الربط عرضة دائما للتقلب؛ بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية، وشيوع الحرب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

٥- انخفاض حجم المعونات الإنمائية: لقد أثرت الأزمة النقدية العالمية علىٰ حجم المعونات الإنمائية الرسمية الممثلة في القروض الحكومية ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبيا، فنتيجة للاضطرابات النقدية عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلىٰ تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان المتخلفة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر علىٰ تمويل التنمية وتمويل العجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي اضطرارها إلىٰ زيادة اعتمادها علىٰ وسائل التمويل الخارجية (البنوك التجارية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية.

٦- الوقوع في فخ المديونية الخارجية: ولقد ترتب علىٰ هذا النمو الانفجاري

في الديون الخارجية الآثار التالية:

- حدوث نمو فلكي في أعباء خدمة هذه الديون؛ حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من ٦ بليون دولار (منها ٢ بليون مدفوعات للفوائد) عام ١٩٧٠م إلىٰ ١٣٠ بليون دولار (منها ٧٤ بليون دولار للفوائد) عام ١٩٨٥م.
- ترتب علىٰ ذلك: أن تلك المدفوعات أصبحت تلتهم نسبًا هامة من إجمالي حصيلة الصادرات للبلدان المدينة.
- نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو الديون نفسها، بمعنىٰ أن تلك الأعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة، وفي بعض البلدان أصبح هذا الانتقال سالبًا، أي أن مجموع الفوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد عما تقترضه هذه البلدان سنويًّا.
- نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حصيلة الصادرات، مما أدىٰ إلىٰ خلق أزمات طاحنة في النقد الأجنبي في البلدان المدينة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملات المحلية فيها.
- بدأ عدد لا بأس به من هذه البلدان يتعثر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة؛ الأمر الذي أدىٰ إلىٰ إضعاف الثقة الائتمانية فيها لدىٰ أسواق الاقتراض الدولية، ونتج عن ذلك حذر الدائنين، وتشددهم في شروط الإقراض، وزيادة أسعار الفائدة، والمطالبة بضمانات متنوعة.

ومن الجدير بالذكر أن التغيرات السابق ذكرها والمؤسسات المالية الدولية

الكبرىٰ آليات ضخمة لتمرير كثير من الأهداف الخاصة للدول الغربية والشركات الكبرىٰ؛ فمثلا ليس من المصادفة أن يكون جل القائمين علىٰ المراكز القيادية في المؤسسات المالية الدولية من الغرب، وليس من المصادفة أيضًا أن تكون تجارة أغلب الدول النامية (أغلبها من الدول الإسلامية) في المواد الخام، والملاحظ أيضًا أنه مع تأخر نشوء منظمة التجارة العالمية نحوًا من أربعين عاما عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أنها حاولت جاهدة أن تجعل القيود الكبرىٰ في التجارة علىٰ الدول النامية، بحيث تكون الدول الغربية هي المستفيد الأكبر من المنظمة.

وبالرغم من ذلك ينبغي أن نتذكر أن الصراع سنة من سنن الله الكونية التي تدفعنا للعمل والبذل دون الاكتفاء بمجرد معرفة الآخرين وممارسة دور الضحية، والبشائر الآن كثيرة تدل علىٰ أن الدول الإسلامية حين تتحرك وفق تخطيط اقتصادي سليم وفق رؤية إسلامية واضحة؛ فإن الله قد حباها من الخيرات ما يكفل لها رزقها واغتنائها عن كثير من الدول الغربية، وأكثر مورد اقتصادي يحسد الغرب المسلمين عليه هو المورد البشري، وهناك تجارب ثرية تستحق الدراسة والتأمل؛ مثل تجربة ماليزيا وتركيا وإندونيسيا من الدول الإسلامية، وتجارب أخرىٰ مهمة لدول غير إسلامية؛ مثل الدانمارك والسويد والنرويج.